هجوم جديد للرئيس الأمريكي على المدير السابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي

نائب ديمقراطي: ترامب قد يواجه المساءلة والسجن بسبب «الرشوة»

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات»: قال نواب ديمقراطيون، الأحد، إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد يواجه مساءلة والسجن إذا ثبت أن الأموال التي قال محاميه السابق إنه تم دفعها لإشخاص لالتزام الصمت تمثل انتهاكا لقواعد تمويل الحملة.

ويوم الجمعة اشارت ملفات في قضايا تتصل بتحقيق اتحادي في الأنشطة التي قامت بها روسيا خلال حملة الانتخابات الرئاسية في 2016، إلى تقاط قد تسبب مشكلات لترامب من بينها ما إذا كان قد أصدر تعليمات بدفع مبالغ من 6 أرقام لامرأتين خلال الحملة كي تلتزمان الصمت بشان علاقات معهما.

وسعى ممثلو الادعاء الاتحادي إلى إصدار حكم بالسجن على مايكل كوهين، محامي ترامب، لفترة طويلة لدفعه أموالا لممثلة افلام إباحية ونجمة سابقة لمجلة «بلاي بوي»، بناء على طلب ترامب والتهرب من الضرائب والكذب على الكونغرس بشان بناء مقترح لمؤسسة ترامب في موسكو.

وقال النائب الديمقراطي الأمريكي غيرولد نادلر لمحطة (سي.إن.إن)، إنه إذا ثبت أن هذه المبالغ تمثل انتهاكا للقواعد المالية للحملة الإنتخابية فستكون اساسا لمساءلة الرئيس.

واضاف نادلر الذي سيرأس اللجنة القضائية عندما يتولى الديمقراطيون السيطرة على مجلس النواب في يناير، «حسنا ستكون مخالفات تستحق المساءلة».

وبموجب القانون الأمريكي يتعين كشف المساهمات في الحملة الإنتخابية. ويحدد القانون هذه المساهمات بأنها أشياء ذات قيمة تقدم لاي حملة انتخابية من أجل التاثير على الانتخابات. ويجب الا تتجاوز مثل هذه المساهمات 2700 دولار لكل شخص.

ولم يرد البيت الأبيض على طلب للتعليق. وقالت المتحدثة سارة ساندرز يوم الجمعة، إن كوهين كذب مرارا وإن هذا الملف غير مهم.

من ناحية أخرى هاجم دونالد ترامب مجددا الأحد جيمس كومي ووصفه بانه «كاذب» بعد نشر مضمون جلسة استماع برلمانية للمدير السابق لمكتب التحقيقات الفدرالي (اف بي اي) الذي دافع عن عمله في التحقيق في شان التدخل الروسي.

وكتب ترامب في تغريدة صباحية: «جيمس كومي ملك تسريب المعلومات يجب أن ينسب إليه الرقم القياسي للشخص الذي أدلى بأكبر حجم من الكذب في الكونغرس في يوم واحد». وأضاف: «جلسته الجمعة كانت كاذبة تماما!».

واستمع أعضاء في لجنتين بمجلس النواب الجمعة في جلسة مغلقة إلى جيمس كومي لأكثر من 6 ساعات حول توليه تحقيقين خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية في 2016: «تحقيق حول شبهات التواطؤ بين موسكو وفريق حملة ترامب، وتحقيق طاول استخدام المرشحة الديموقراطية هيلاري كلينتون بريدا إلكترونيا خاصا».

وترامب المستاء من سير التحقيقين، كان أقال كومي في مايو 2017، ما ادى إلى تعيين المدعي الخاص روبرت مولر لتولي ملف التدخلات الروسية.

وخلال جلسة الاستماع دافع كومي عن عمله مؤكدا أنه قدم دعما كبيرا لمولر.

وقال كومي: «لدي إعجاب كبير بهذا الرجل» نافيا أي علاقة صداقة بينهما.

ورداً على تغريدات للرئيس أكد فيها أنهما قريبان، أضاف كومي: «لا أعرف رقم هاتفه (مولر) ولم أزره أبدا في منزله ولا أعرف اسماء أولاده».

ويبدو أن ترامب اطلع على مضمون هذه الجلسة لأنه أكد أن «المدير السابق لمكتب التحقيقات الفدرالي جيمس كومي قال لمحققي مجلس النواب 245 مرة إنه لا يعرف ولا يتذكر أو إنه عاجز عن تذكر ما طلب منه».

وبحسب مضمون الجلسة الذي جاء في 235 صفحة، كشف كومي أن التحقيق الأولي لـ«اف بي آي» حول اتصالات بين فريق حملة ترامب وروسيا الذي أطلق في يوليو (تموز) 2016 يتعلق بـ«4 أمريكيين».

وأضاف: «لم يكن المرشح بين الأمريكيين الأربعة»، رافضا كشف اسماء هؤلاء الأشخاص.

وأوضح كومي، أن فريق حملة ترامب «لم يكن خاضعا للتحقيق» لكن «البعض كان».

ووجهت التهم في التحقيق الروسي إلى كل من بول مانافورت، المسؤول السابق عن حملة ترامب، ومايكل كوهين محاميه السابق، وجورج بابادوبولوس مستشاره الدبلوماسي السابق، ومايكل فلين مستشاره للأمن القومي السابق، ولكن لوقائع مختلفة.

من جهة أخرى قال مسؤول أمريكي الأحد، إن الرئيس دونالد ترامب يدعم خططا لطلب 750 مليار دولار من الكونغرس للإنفاق الدفاعي العام المقبل، ما يشير إلى زيادة إنفاق وزارة الدفاع البنتاغون، في حين تشهد جهات حكومية أخرى تقشفا.

ودعا ترامب، الذي يواجه عجزا في الميزانية عند أعلى مستوى في 6 أعوام، حكومته هذا العام إلى تقديم مقترحات لخفض إنفاق وكالاتها 5 في المئة، لكنه أشار إلى إعفاء الجيش بشكل كبير، وسيكون مبلغ 750 مليار دولار أكبر من طلب مبلغ 733 مليارا الذي توقعه البنتاغون للسنة المالية 2020، ومن 700 مليار تحدث عنها ترامب في أكتوبر الماضي.

وقال مسؤول أمريكي، إن «وزير الدفاع جيم ماتيس ناقش الميزانية مع ترامب في الأيام الأخيرة، وأطلعه على مخاطر عدم زيادة الإنفاق الدفاعي». وأضاف أنه «خلال المناقشة بدا واضحا أن ترامب أراد دفع التقدم الذي حققته إدارته في إعادة بناء الجيش».

ولم يرد البيت الأبيض على طلب للتعقيب.

من جهة أخرى أعلن مسؤول رفيع شاب في البيت الأبيض عزمه الاستقالة من عمله نهاية العام، وذلك بعد تداول اسمه في تقارير اعلامية باعتباره مرشح الرئيس دونالد ترامب المفضل لخلافة كبير موظفي البيت الأبيض جون كيلي.

وقال نيك آيرز مساعد نائب الرئيس مايك بنس في تغريدة على تويتر: «سأغادر عملي في نهاية هذا العام، لكن سأعمل مع فريق ماغا، حملة ترامب وشعارها لنجعل أميركا عظيمة مجدداً، للدفع بهذه القضية».

وتابع «الشكر لدونالد ترامب ونائب الرئيس وزملائي على شرف خدمة أمتنا في البيت الأبيض».

وأعلن ترامب السبت أن جون كيلي، وأحد أقرب مستشاريه سيغادر منصب كبير موظفي البيت الأبيض في نهاية العام. وتأتي الاستقالة الأخيرة لشخصية رئيسية من طاقم الرئيس مع تنامي الضغط بسبب التحقيق في التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية عام 2016.

وبعد وقت قصير من إعلان آيرز مغادرته، كتب ترامب على تويتر «أعمل على إجراء مقابلات مع بعض الأشخاص الرائعين حقا من أجل منصب كبير موظفي البيت الأبيض».

وتابع «الأخبار المضللة كانت تردد بيقين أنه سيكون نيك ديرز، وهو شخص رائع سيبقى دائما مع أجندتنا السياسية في ماغا».

ونقلت وسائل إعلام أن آيرز، لم يلتزم بالتوقيع حتى 2020، ما اثار غضب الرئيس.

وذكرت الواشنطن بوست بالاستناد إلى مصادر أن آيرز المسؤول الشاب الذي يتمتع بمهارة سياسية رغم صغر سنه كان «متشككا» في المنصب بسبب ما واجهه كيلي وسلفه رينس بريبوس.

وورث كيلي بعد تعيينه مكان بريبوس في يوليو 2017 مكتبا في البيت الأبيض تحيط به الفوضى والمؤامرات السياسية، وتظلله غمامة سوداء بسبب التحقيق الروسي.

وتشمل قائمة المرشحين المحتملين أمام ترامب وفق واشنطن بوست مدير الإدارة والموازنة ميك مالفاني، والنائب الجمهوري مارك ميدوز، رئيس إحدى الجماعات اليمينية المتطرفة داخل مجلس النواب.

وتترك المغادرة الوشيكة لكيلي الرئيس ترامب مع مجموعة محدودة حوله من المستشارين الرئيسيين، في الوقت الذي يستعد فيه للتعامل في العام الجديد مع مجلس نواب يسيطر عليه الديمقراطيون.

وسيكون لحزب المعارضة في مجلس النواب سلطة إطلاق التحقيقات، وإصدار مذكرات الاستدعاء، وبشكل عام كل ما يجعل حياة ترامب أكثر صعوبة.

وزير المالية الفرنسي: على ماكرون توحيد البلاد لوقف الأضرار الاقتصادية

سيارة تحترق في باريس بعد اضرام أصحاب السترات الصفراء النار فيها

باريس – «وكالات»: قال وزير المالية الفرنسي، برونو لو مير، أمس الإثنين، إن على الرئيس إيمانويل ماكرون، توحيد البلاد المنقسمة في خطابه للأمة، وكذلك وضع حد للاحتجاجات المناهضة للحكومة التي تضر بالاقتصاد.

ونشبت أعمال شغب في العاصمة باريس، ومدن أخرى، يوم السبت الماضي، في رابع عطلة نهاية أسبوع تشهد احتجاجات واضطرابات اندلعت في البداية بسبب ارتفاع كلفة المعيشة لكنها تحولت إلى تمرد أوسع نطاقاً ضد ماكرون.

وقال لو مير لمحطة «آر.تي.إل» الألمانية: «بلادنا منقسمة بشدة.. بين من يرى أن العولمة أفادته ومن يواجه مشاكل لتدبير نفقات المعيشة ويقول العولمة ليست فرصة بل تهديداً... ودور الرئيس أن يوحد البلاد».

وأحجم وزير المالية، عن الإفصاح عن أرقام محددة للنمو الاقتصادي السنوي المتوقع في 2018، لكنه قال إن «موجة الاضطرابات تضر بصورة فرنسا بين المستثمرين الأجانب، وستقلل الناتج في الربع الأخير بمقدار 0.1 نقطة مئوية».

روسيا: لم ولن تتدخل في شؤون فرنسا الداخلية

المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف

موسكو – «وكالات»: وصف المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، أمس الإثنين، اتهام روسيا بالمساعدة في التحريض على الاحتجاجات المناهضة للحكومة في فرنسا، بالافتراءات.

وقال بيسكوف للصحافيين: «لم ولن تتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، بما في ذلك فرنسا».

ألمانيا: التحقيق مع رجال شرطة بتهمة إثارة الفتن

عناصر من الشرطة الألمانية

برلين – «وكالات»: يحقق الإدعاء العام في مدينة فرانكفورت الألمانية مع رجال شرطة بتهمة تبادل محتويات بمبنية متطرفة عبر تطبيق للدردشة الإلكترونية.

وقالت المتحدثة باسم الادعاء العام نادية نيزن، أمس الاثنين: «هناك إجراءات تحقيق ضد عدد من رجال الشرطة»، موضحة أن التحقيقات تدور حول اتهامات بإثارة الفتن، واستخدام رموز لمنظمات مخالفة للدستور.

وبحسب البيانات، يشتبه في أن رجال الشرطة تبادلوا عبر أحد تطبيقات الرسائل الإلكترونية صورا، وفيديوهات، ونصوصا ذات محتوى مهين ومعاد للأجانب على الأرجح.

وذكر المركز الصحفي لرئاسة شرطة فرانكفورت أن التحقيقات تطال خمسة رجال شرطة، مضيفا أنهم أوقفوا عن الخدمة بعد إعلان الاتهامات.

وحسب تقرير لصحيفة فرانكفورتر الغماينه تسايتونغ الألمانية، كشفت أنشطة رجال الشرطة المعنيين بالصدفة، عندما رصد موظفو أحد القطاعات المعنية بشؤون أمن الدولة في الشرطة أنشاء تحقيقات ضد عناصر بمبنية متطرفة، أنشطة زملائهم.

ووفقاً للتقرير، فتشت بعد ذلك مكاتب رجال الشرطة المشتبهين، وصودرت هواتفهم المحمولة، ووسائط تخزين.

من جهة أخرى تستعد شركة السكك الحديد الحكومية الألمانية «دويتشه بان» لاضطرابات كبيرة في حركة القطارات، مع إضراب عمالها في ارجاء البلاد للمطالبة برفع رواتبهم.

وذكرت الشركة أمس الأحد، أن حركة القطارات الوطنية والإقليمية والمحلية ستتأثر حتى ما بعد انتهاء الإضراب المقرر أن يستمر من الخامسة إلى التاسعة بالتوقيت المحلي. ولم توضح عدد رحلات القطارات التي الغيت أو عدد الركاب المتوقع تضررهم من الإضراب.

وانتهت جولة مفاوضات بين الشركة ونقابة عمال السكك الحديد، الذين يطالبون برفع رواتب 160 الف موظف بنسبة 7.5 في المئة، دون اتفاق.

وقالت المفاوضة باسم النقابة ريجينا راش زيمبا إن «الشركة قدمت عروضاً لا تلبي مطالب أعضائنا»، لكن «دويتشه بان» قالت في بيان إن «لا جدوى تماما من الإضراب»، مشيرة إلى أن عرضها كان مغريا ويلبي المطالب الرئيسية للموظفين.

«العدل الأوروبية»: يحق لبريطانيا التراجع عن «بريكست» بشكل أحادي

مبنى العدل الأوروبية في ستراسبورغ

عواصم – «وكالات»: قضت محكمة العدل الأوروبية، أمس الإثنين، بحق بريطانيا في التراجع عن قرار الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، دون موافقة دوله الأعضاء، في قرار يشكل نصرا لمعارضي بريكست.

وأكدت المحكمة في رد على دعوى رفعتها مجموعة من السياسيين الاسكتلنديين أن «للمملكة المتحدة حرية إلغاء الإخطار بنيتها الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، بشكل أحادي الجانب».

من ناحية أخرى يأمل وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، الذين اجتمعوا في بروكسل أمس الإثنين، أن يوافق البرلمان البريطاني على اتفاق الخروج من التكتل، الذي تفاوضت عليه رئيسة الوزراء، تيريزا ماي.

وفي الوقت الذي يصل فيه الوزراء لحضور المحادثات، قضت أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي، اليوم الإثنين، بحق الحكومة البريطانية في اتخاذ قرار من جانب واحد بالعدول عن الانسحاب دون استشارة باقي الدول الأعضاء البالغ عددها 27 دولة.

وقال جوزيب بوريل، وزير خارجية إسبانيا، للصحافيين لدى دخوله الاجتماع: «هذا افضل اتفاق يمكن التوصل إليه». وأضاف «هذا أفضل اتفاق والموافقة عليه ستكون أمرا جيدا لكن الأمر يرجع لهم بالتأكيد».

وأكد هايكو ماس وزير الخارجية الألماني، ذلك قائلا: «آمل أن تتخذ قرارات جيدة هذا الأسبوع في لندن بإعمال العقل إلى أقصى حد».

ومن المقرر أن تخرج بريطانيا من الاتحاد في 29 مارس 2019 لكن هناك معارضة واسعة النطاق لاتفاق الخروج الذي تفاوضت عليه ماي مع الاتحاد الأوروبي.

ويمكن أن يرفض البرلمان البريطاني الاتفاق، غدا الثلاثاء، ما سيعني المزيد من المفاوضات أو تأجيل الخروج، أو الإطاحة بماي إلى جانب احتمالات أخرى.

والاحتمال الأسوأ للطرفين هو خروج بريطانيا دون اتفاق يحد من تبعات ذلك على التعاون التجاري والاقتصادي والأمني.

وقال وزير خارجية بلجيكا ديديه ريندرز، إن «الاتحاد الأوروبي مستعد للمضي قدما في الاتفاق». لكنه أضاف «وسنتعامل مع الخروج دون اتفاق».

دعاوى قضائية تتهم أستراليا بتعذيب طالبي اللجوء

«وكالات»: زعمت دعاوى قضائية قدمت للمحكمة العليا في استراليا أمس الإثنين، أن الحكومة الأسترالية تعذب طالبي اللجوء، وتعرضهم لجرائم ضد الإنسانية.

وقدمت منظمة ناشونال جستس بروجكت، التي تقدم خدمات قانونية ومقرها سيدني، والمحامي الحقوقي جوليان برنسايد، هذه الدعاوى نيابة عن 1200 لاجئ وطالب لجوء، احتجازوا أكثر من خمسة أعوام في مراكز احتجاز تديرها استراليا في ناورو، وجزيرة مانوس في بابوا غينيا الجديدة.

وتشير الدعوتان إلى أن طالبي اللجوء تعرضوا «للتعذيب وجرائم ضد الإنسانية وضرر متعمد من جانب الحكومة الأسترالية».

ويُشار إلى أن سياسة أستراليا التي تقوم على احتجاز المهاجرين، وطالبي اللجوء الذين يحاولون الوصول للبلاد على متن قوارب في منشآت خارج حدودها، تواجه انتقادات واسعة النطاق، ووافقت الحكومة الإسترالية في العام الماضي على دفع تعويض بـ70 مليون دولار (56 مليون دولار أمريكي) لطالبي اللجوء واللاجئين في جزيرة مانوس، بسبب الظروف التي سببت لهم أضرارا بدنية ونفسية.